International Journal of Academic Multidisciplinary Research (IJAMR)
ISSN: 2643-9670
Vol. 6 Issue 11, November - 2022, Pages: 460-475

Developments in Libyan Society (Historical study). The Period from 1969 AD_ 1985 AD

Dr. Emad Abd Elsslom Osman

Abstract: *This paper aimed to know the development that took place in the Libyan society and its effects were reflected on social life in the period from 1969 AD to 1985 AD. The researcher used the historical, documentary and analytical method. The paper reached several results, including; Economic conditions affected marriage in previous periods due to the prevailing economic pattern. The paper recommended several recommendations, including Studying the Libyan population movement, especially after the discovery of oil.*

تطورات حدثت في المجتمع الليبي

دراسة تاريخية

الفترة من 1969م_ 1985م

د/ عماد الدين عبد السلام عثمان جامعة سنار_ كلية الآداب_ قسم التاريخ

مستخلص:_

هدفت هذه الورقة لمعرفة التطور الذي حصل في المجتمع الليبي وانعكست أثاره على الحياة الاجتماعية في الفترة من 1969م إلى 1985م واستخدم الباحث المنهج التاريخي الوثائقي التحليلي وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها: اثرت الظروف الاقتصادية على الزواج في الفترات السابقة وذلك للنمط الاقتصادي الذي كان سائدا, وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها: دراسة الحراك السكاني الليبي وخاصة بعد اكتشاف البترول.

أسباب اختيار الدراسة:

إن اكتشاف البترول وتطور الاقتصاد الليبي أدى إلى انعكاسات كبيرة ظهر أثرها على المجتمع الليبي مما استرعى انتباه الباحث للنظر في هذا التطور.

أهمية الدراسة:_

تنبع من أهمية الدراسة من أنها توضح الانعكاسات الكبيرة والتغيرات التي حدثت في المجتمع الليبي من جراء اكتشاف البترول وتحسن الحالة الاقتصادية.

فروض الدراسة:_

1_ تفترض الدراسة أن اكتشاف البترول أثر على الحياة الاجتماعية.

2_ لم تتغير عادات وتقاليد الشعب الليبي.

3_ أسباب اختيار الزوجة شهد تغير كبير.

4_ إن التعليم لم يكن له اثر في سن الزواج.

5_ إن التعليم اثر على عملية اختيار الزوجة.

منهج الدراسة:_

اتبع الباحث المنهج التاريخي الوثائقي التحليلي

مقدمة:_

شهد المجتمع الليبي في الفترة من 1969م إلى 1985م تطور اقتصادي واجتماعي كبير خصوصا أنه كان قد تعرض إلى الهيمنة الاجتماعية في فترات متقطعة ومتوالية حيث أنه شعب مسلم وقع تحت نير الاستعمار الأوربي من عدة دول(ايطاليا_ بريطانيا_ فرنسا) ونيجة لذلك تاثرت البنية الاجتماعية والثقافية بدرجة كبيرة الا أن الشعب الليبي ظل محتفظا بهويته الإسلامية ومع ذلك فهناك اختلاف في التنظيمات الاجتماعية بين المجتمع الزراعي أو مجتمع المدينة والمجتمع الريفي وذلك للظروف البيئية المختلفة حيث انها ترتبط بنظم اقتصادية واجتماعية تختلف من منطقة إلى أخرى كما ان هناك المجتمع البدوي الرعوي ومجتمع الواحات, وتعرض الشعب الليبي عموما إلى تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة, فقد كان المجتمع مجتمعا زراعيا رعويا بسيطا ولكن بعد اكتشاف البترول أصبحت الحياة الاقتصادية تتمتع بشي من الرغد والرفاهية أثرت على الحياة الاجتماعية وخصوصا في عملية اختيار الزوجة وانعتاق الأبناء من سيطرة الآباء فظهور الوظائف وتوسع التجارة ونشؤ الشركات الضخمة ونشأة المواصلات والعمران أدت إلى خلق كثير من الوظائف خصوصا وأن العملية التعليمية قد شهدت تطورا ملحوظا, والملاحظة أن البترول كان قد اكتشف منذ العام 1959م إلا أن نظام ثورة الفاتح قد اتبع منهجا اقتصاديا جعل اثر البترول أكثر وضوحا

المجتمع الليبي:

تقع ليبيا في شمال القارة الأفريقية وتحتل وسط الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط ويبلغ طول ساحلها 1900 كلم ويحدها من الشمال

البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق جمهورية مصر العربية وجزء من جمهورية السودان الديمقراطية ومن الجنوب تشاد والنيجر والسودان وفي أجزاء من الجنوب والغرب تتصل بالجزائر وفي الشمال الغربي تونس فحدود ليبيا تمتد في خطوط تكاد تكون مستقيمة عبر المناطق الصحراوية المترامية .تبلغ مساحتها حوالي 685الف ميل مربع أي ما يعادل سبعة أمثال بريطانيا ،كما أنها رابع دولة من حيث المساحة في القارة الإفريقية فضلا عن أنها تتمتع بمركز استراتيجي هام .ونتيجة لهذا الموقع كانت ليبيا علي مر العصور مسرحا لصراعات القوى الأجنبية ولعبت المؤامرات الخارجية دورا رئيسيا ومهما في تاريخ ليبيا وفي واقع الأمر والي سنة 1951م كان تاريخ ليبيا عبارة عن فترات متقطعة ومتوالية من الهيمنة الأجنبية [1]،ونتيجة لذلك تأثرت البني الاجتماعية والثقافية في ليبيا بدرجة كبيرة بحالات السيطرة والهيمنة الأجنبية المتعاقبة ولكن وعلي الرغم من تعدد واختلاف القوى الأجنبية التي توالت في السيطرة علي ليبيا وان الفتح العربي الإسلامي كان له التأثير الجوهري والرئيسي علي المجتمع الليبي إلي الوقت الحالي فقد نتج عن هذا الفتح اختفاء المجتمع القديم وتعريب السكان وتغيير التركيبة الإثنية والدينية والثقافية للسكان ،وحاليا فان الغالبية العظمى من سكان ليبيا هو مزيج من العرب والبربر[2]،وقد أدى تنوع الظروف الطبيعية والتركيبة الإثنية إلي تنوع النشاط الاقتصادي وتعدد أساليب المعيشة وبالتالي إلي تنوع التنظيم الاجتماعي في بعض أجزائه فالتنظيم الاجتماعي للمجتمع الزراعي في الشريط الساحلي أو مجتمع المدينة يختلف عن التنظيم الاجتماعي للمجتمع الريفي في المناطق الجبلية وهذا بدوره يختلف عن المجتمع البدوي الرعوي ومجتمعات الواحات إذ أن الظروف البيئية المختلفة ترتبط بنظم اقتصادية واجتماعية مختلفة [3].وقد مر المجتمع الليبي في الفترة الأخيرة بتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة أثرت في جميع جوانب حياة سكانه فبعد أن كان مجتمعا فقيرا يعتمد علي الزراعة التقليدية والمرعى البسيط الذين كانا عرضة للجفاف بسبب التقلبات الجوية وتذبذب سقوط الأمطار من سنة إلي أخري وأصبح اليوم مجتمعا يتمتع بالرخاء الاقتصادي ومن مجتمع يعاني من تفشي الجهل والمرض والبطالة إلي مجتمع تنتشر فيه المدارس والمعاهد والمستشفيات في كل أرجائه ويستجلب ألاف الأيدي العاملة من مختلف دول العالم لإنجاز مشاريعه الصناعية والزراعية والسكانية الواسعة وقد أثرت هذه التغيرات في ادوار الأشخاص وعلاقاتهم ببعضهم وأحدثت تحولات ملحوظة في تركيب ووظائف المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة [4]،والأسرة الليبية بمختلف أشكالها من حضرية وريفية وبدوية جزاء هاما من أجزاء النظام الاجتماعي للمجتمع الليبي خضعت لنفس المؤثرات التي تعرضت لها بقية مؤسسات المجتمع فأثرت في تراكيبها ووظائفها وفي علاقات أفرادها وأساليب معيشتهم وفي علاقاتها بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى .

[1]هنري حبيب مرجع سابق ص15
[2]احمد أبو زيد ،دراسات أنثروبولوجيا في المجتمع الليبي، دار النشر الإسكندرية، 1962م، ص 16
[3]لوجلي صالح الزوى ،توطين البدو أبعاده وغاياته ،دار الكتب الوطنية بنغازي –ليبيا 1991م ص23
[4]الجماهيرية العظمي خلال السنوات (1970م-1990م) مرجع سابق ص170.

الأسرة الليبية:-

1/مفهومها:-

لقد بدأت الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجيا العالمية في المجتمع الليبي في فترة متأخرة باستثناء دراسة أوغسطين لسكان طرابلس عام 1917م وبرقة التي تمت في أوائل القرن الماضي ومعظم الدراسات التي نشرت حتى ألان تعد علي الأصابع لم تتعرض إلي الأسرة إلا عرضا أو كجزء من دراسة مؤسسة القرابة بصفة عامة ويصعب في الواقع الحديث عن الأسرة الليبية باعتبارها نمطا واحدا وذلك لتعدد أشكالها وهناك علي سبيل المثال الأسرة الطارقية والتبوية والأمازيغية (نسبة إلي الناطقين باللغة الامازيغية في جبل نفوسة)والأسرة الريفية والأسرة الحضرية ولكل خصائصها ووظائفها [5]ومن خلال الدراسة الاجتماعية التي تم اجرءها في المجتمع الليبي يبدو أن الآسرة الليبية بصفة عامة أبوية السلطة أي أن الأب هو رئيس الأسرة ومصدر السلطة فيها وهو الذي يدير شئونها (بمعني أن النسب يتبع خط الأب)والابن المتزوج يفضل السكن قرب مسكن والده أو في نفس البقعة .

تركيبها:-

تعتبر الأسرة أهم مؤسسة اجتماعية في حياة الفرد الليبي فهو يعتمد عليها اعتمادا كبيرا ويمنحها ولاءه الكامل ومن ثم فان مصالح الأسرة في معظم الأحيان هي التي توجه سلوك الشخص وعلاقاته بغيره ومواقفه تجاه الآخرين ويمكن تصنيف الأسرة الليبية بصفة عامة إلي ثلاثة أنماط رئيسية[6] هي الأسرة البدوية والأسرة الريفية والأسرة الحضرية (المدينة)وتميل الأسرة البدوية والريفية عموما إلي كبر الحجم أو ما يعرف بنمط الأسرة الممتدة التي تضم الزوجة والزوج وبناتهم غير المتزوجات وأولادهم بما في ذلك المتزوجين منهم وأسرهم ،وقد تتكون الأسرة الممتدة من اخوين أو أكثر مع زوجاتهم وأطفالهم ويفسر ذلك بارتباط الاقتصاد البدوي والريفي الذي يحتاج إلي أيدي متعددة تتعاون في أداء مختلف الأعمال الرعوية والزراعية ،أما في المدن فيميل حجم الأسرة إلي الصغر ويرتبط هذا النمط الأسري بظروف الحياة المعيشية في المدن وصعوبة توفير السكن الذي يمكن أن يأوي أكثر من أسرة واحدة والطبيعة الفردية التي تتميز بها الوظائف التي تسود البيئة الحضرية سواء كانت تجارية أو صناعية [7].إن الهجرة من الريف إلي المدينة ظاهرة لازمت التطور الاقتصادي في اغلب الأحيان وعندما بدا الاقتصاد الليبي في الازدهار كانت الهجرة إلي المدينة أمرا طبيعيا ومتوقعا وبذلك اتسعت مدينتا طرابلس وبنغازي وهي قبلة العدد الأكبر من تاركي الريف[8] ولكن نزوح فرع من القبيلة او عدد من أفراد الأسرة لا يعني بالضرورة تفكك التركيب القبلي ولا ضعف العلاقات العائلية وخصوصا ان تطور وسائل المواصلات ساعد علي تقريب المسافات الشاسعة وسهل استمرار التواصل بين الأهل والأقارب زد علي ذلك أن اغلب المهاجرين إلي المدن يعمد إلي السكن في المناطق السكنية

[5]الوحيشي احمد بيري ،علم الاجتماع العائلي، الشركة العامة للورق والطباعة، طرابلس ،1990م ،ص151
[6] المرجع نفسه ،ص45
[7]سليمان علي الدليمي وأخر ،التغيير الاجتماعي والتحديث في المجتمع العربي الليبي ،تالة للطباعة والنشر ،طرابلس،2001م ص45
[8]عبد الله عامر العمالي، التحديث الاجتماعي معالمه ونماذج من تطبيقاته ،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته،1986م ص23.

التي يقطنها من سبقهم إلي المدينة من الأقارب وأفراد القبيلة او القرية[9] .وادي هذا الانتقال في الغالب إلي تغيير أنواع نشاطاتهم الاقتصادية وفي المهن فأصبح المزارع تاجرا أو عاملا أو موظفا في مكتب ولكنه لم يؤدي الي انفصالهم كلية عن أهلهم وبقية أفراد قبيلتهم أو القرية التي نزحوا منها ولا يزالون يؤكدون انتمائهم إلي القبيلة أو القرية ويظهر مثل هذا التأكيد بوضوح في المناسبات التي تستدعي التفاف أفراد العائلة أو القبيلة حول بعضهم و قيامهم بعمل مشترك كما يحدث في حالة النزاع القبلي أو أثناء الانتخابات أو عند موعد زواج الأبناء ولا تزال العلاقات العائلية أو القبلية تلعب دورا كبيرا في الوظائف الحكومية وفي الشركات وفي ميادين الأعمال الحرة حيث قد يساعد الفرد قريبه في الحصول علي الوظيفة الشاغرة أو يوجدها له حتي ولو لم يكن ذلك القريب أحسن المرشحين كفاءة[10] .إن تغييرا قد طرا بدون شك علي بعض أنواع العلاقات الاجتماعية في داخل القبيلة أو بين القبائل المختلفة ولكن لم يصل بعد إلي الدرجة التي يمكن معها القول بان الروابط القبلية قد تفككت وان العلاقات العائلية قد ضعفت ولم يصل المجتمع بعد مرحلة يمكن أن نقول عنها انه قد تغير فيها اجتماعيا خصوصا اذا ما تقيدنا بمفهوم التغيير الاجتماعي [11].وبخصوص زوال الحواجز الاجتماعية بين مجتمع الرجال والنساء يجب التمييز بين سكان الريف أو القرى و سكان المدن إذ أن أنواع العلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة تختلف في الريف عنها في المدينة إن الهوة المجودة بين الرجال والنساء لاشك أنها اضعف في الريف وبين سكان البادية من تلك الموجودة بين سكان المدينة فالمرأة في الريف تشارك الرجل في كثير من ألوان نشاطاته الاجتماعية والاقتصادية وهذا راجع إلي أن النشاطات الموجودة في الريف اقل عددا أو تنوعا من تلك التي تتوفر في المدينة فتعمل المرأة جنبا إلي جنب مع الرجل في الحقل وتشارك بدور كبير في الاحتفالات العائلية وتخرج من غير حجاب أما مركز المرأة في المدينة فمختلف في طبيعته فاعتماد سكان المدينة في نشاطاتهم الاقتصادية علي التجارة والصناعة والوظائف المكتبية ضعف من فرص اشتغال المرأة خارج بيتها[12] ثم إن حياة المدن ارتبطت بظاهرة الحجاب في ليبيا .ونميز بين مفهومين للحجاب ،المفهوم الأول هو المفهوم العادي المتعارف عليه وهو الحجاب البدني والثاني والمقصود به الحجاب الفكري وهو الأهم والأولي باهتمام اللذين يعملون للنهوض بالمرأة في المجتمع الليبي ،فعلي الرغم من وصول المرأة إلي مراحل تعليمية عالية بالنسبة للمجتمع الليبي فإنها لا تزال إلي حد كبير تعيش بعقلية لا تختلف كثيرا عن تلك التي تحلي بها الجيل القديم من الأمهات غير المتعلمات وهذا راجع في جزء منه إلي أن الفتاة تقضي اغلب وقتها في المنزل بينما يقضي الشاب أطول فترة خارجه حيث تتاح له فرصة إقامة علاقات اجتماعية تختلف عن الموجودة واكتساب خبرات لا يوفرها الجو العائلي ،فيتردد الشاب علي دور السينما ويشترك في النوادي الرياضية ويسافر إلي بلدان أخرى كل هذا أدي إلي أن الجيل الحديث من الشباب يختلف في كثير من الوجوه عن الجيل القديم من الرجال[13] .إن المجتمع النسائي في المدينة لا يزال يعيش حياة العزلة عن مجتمع الرجال ولا يحتاج المرء إلي جهد كبير ليتأكد من وجود مجتمعين في المدينة الليبية واحد للرجال وأخر للنساء وعلي الرغم من أنهم يتشابهان في صفات

[9]توطين البدو أبعاده وغاياته ،مرجع سابق ص63
[10]عبد الجليل الطاهر، المجتمع الليبي دراسات اجتماعية وانثروبولوجيا ،المكتبة المصرية ،صيدا بيروت،1969م ص54
[11] المرجع سابق ص65
[12]لوجلي صالح الزوى مرجع سابق ص30.
[13]علي الحوات ،دراسة عن الشباب الليبي وبعض مشكلاته الاجتماعية ،جامعة الفاتح كلية التربية، طرابلس 1980م ص12.

فإنهما يختلفان في صفات كثيرة قد تقود الباحث أن يحكم تجاوزا بأنهما معزولان عن بعضهما بالرغم من اشتراكهما في بيئة اجتماعية واحدة [14].

وظائف الأسرة الليبية:-

كانت الأسرة الليبية إلي وقت قريب تضلع بمعظم الوظائف الضرورية لتلبية احتياجات أفرادها دون مساعدات كبيرة من قبل المؤسسات الأخرى في المجتمع فقد كانت تقوم بوظيفتي الإنجاب والتنشئة الاجتماعية وبقية الوظائف الحيوية الأخرى من اجتماعية واقتصادية ونفسية وتعليمية وترويحية ولكن بانتشار التعليم وتطوير مؤسساته وتحسن الأوضاع المعيشية الاقتصادية وإنشاء مختلف المؤسسات الاجتماعية كدور الحضانة ودور الرعاية الاجتماعية والصحية والترويحية التي تساهم جميعها في خدمة الفرد وتوفير احتياجاته أصبحت كل هذه المؤسسات تشارك الأسرة بدرجات متفاوتة في القيام بالوظائف التي كانت الأسرة تتحمل أعبائها وحدها والوظيفة الوحيدة التي تنفرد بها الأسرة هي الإنجاب[15] ،وقد أدي ظهور المؤسسات المتنوعة والنهضة التعليمية الواسعة والرخاء الاقتصادي وتوفر مجالات العمل وسهولة المواصلات وانتشار التكنولوجيا في المجتمع الليبي في السنوات الأخيرة إلي تغيرات ملحوظة في الأدوار التي يقوم الآباء والأمهات والأطفال داخل الأسرة وخارجها وفي علاقات الأسرة ببعضهم ومثال ذلك ما طرا في موضوع الزواج[16] أما بخصوص تغيير الأسرة الليبية من حيث الحجم والوظيفة فالأسرة عادة اقل كان المؤسسات الاجتماعية تعقيدا ،أن نوع الأسرة الذي كان سائدا في المجتمع الليبي هو ما يمكن أن يسمي بالأسرة الممتدة وهي الأسرة التي لا تقتصر علي الزوج والزوجة وأطفالهما إنما تضم عددا من الأقارب كالجد والجدة والعم وأبناء العم فالابن بعد أن يتزوج يستمر في السكن مع والديه ومزاولة نفس النشاط الاقتصادي القديم فان كان فلاحا في حقل أبيه ظل كذلك أو راعيا أو تاجرا ،إن العمل في الميدان الزراعي أو الرعي يحتاج إلي تعاون أفراد كثيرين خصوصا في حالة الزراعة الابتدائية أو شبة البدائية حيث الاعتماد علي العمل اليدوي في المكان الأول[17] ولكن جزءا كبيرا من السكان أصبح من سكان المدن حيث لا زراعة ولا رعي ثم إن الزراعة الحديثة انتشرت وهنا يصبح الاحتياج إلي الأيدي الفنية فقط ،إن حياة المدن وانتشار التعليم فتحا مجال جديد للعمل للشباب تختلف عن تلك التي كان لا بائهم وأجدادهم مما أدي إلي استقلال الأبناء عن الآباء اقتصاديا وان كثيرا من مجالات العمل في الوقت الحاضر يحتاج إلي خبرات معينة يحصل عليها الفرد من المدرسة أو ملازمة صاحب المهنة فترة كافية ومن هنا اختلفت نشاطات أفراد الأسرة الواحدة وتباينت تخصصاتهم فأصبحت الأسرة تضم التلميذ والمدرس والموظف والعامل والتاجر إلا إن هذا الأمر يعتبر تغييرا في دور الفرد وليس في وظيفة الأسرة .إن السكن في المدينة يرتبط بإقامة في منزل أو مساحة صغيرة أو محدودة لذلك أصبحت إقامة العدد الكبير من الأقارب في نفس المكان أمر غير مريح أو متعذرا وان كنا لا زلنا نشاهد إقامة الجد

[14] المرجع نفسه ص13
[15] احمد سالم الأحمر ،معهد زلطين، مجلة العلوم الاجتماعية ص46
[16] الطاهر الهادي الجهمي، مرجع سابق ص43
[17] الوحيشي احمد بيري مرجع سابق ص58

والجدة مع الأسرة أو استمرار سكن الابن بعد زواجه مع والديه فان نسبة الأسر الصغيرة الحجم في تزايد مستمر وهذا تغير في التركيب وليس تغيرا في الوظيفة[18] .إن العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة لم تتغير هي الأخرى بعد فلا يزال الأب مصدر السلطات والآمر الناهي ولا يزال هم الأم الأول هو العناية بأسرتها من طبخ إلي تنظيف إلي رعاية الأطفال وعلي الأبناء الطاعة والامتثال لأوامر الأب إن مناقشة الأبناء لآبائهم حتي في المسائل الخاصة بهم لا تزال علامة للعقوق والتمرد ولا يزال الآباء أصحاب الكلمة الأولي والأخيرة حتى في اختيار شريكة او شريك الحياة بالنسبة للغالبية العظمي[19] .

الزواج:-

كان الأب وألام يلعبان أهم دور في موضوع زواج أبنائهم وبناتهم فهما اللذان يقبلان أو يرفضان أي خاطب يتقدم طالبا يد ابنتهما وهم اللذان يختاران الفتاة المناسبة لتكون زوجة لابنهما ويقومان بإجراءات خطبتها ويتحمل الوالد جميع نفقات زواج ابنه وكان هذا الوضع مرتبطا بكون الأسرة تكون وحدة إنتاجية يسيطر عليها الوالد ويدير شئونها بينما كان الابن لا يمتلك سوي قدرته علي العمل التي يسخرها لخدمة ممتلكات والده مقابل طعامه وكسائه وإيوائه وكان الوالد ملزم اجتماعيا بتزويج ابنه ورعاية الأسرة الجديدة طالما استمر الابن مطيعا لأبيه معتمدا عليه اقتصاديا اعتمادا كاملا [20]،والواقع أن الابن حينئذ لم يكن أمامه أي اختيار فهو أما إن يخضع لوالده خضوع العبد لسيده أو يهجره بحثا عن عمل يقتات منه ونظرا لندرة العمل كان ينتهي به المطاف في معظم الأحيان إلي العمل كخادم عند شخص أخر وعلية حينئذ أن يتحمل نتائج حرمانه من ممتلكات والده ،واستياء ذويه وأقربائه من تصرفاته وعندها يجد نفسه في وضع لا يحسد عليه حيث يصبح مضطرا للعمل سنوات عديدة قبل أن يتمكن من الزواج الذي يتطلب توفير قدر كبير من المال وعدد من الحيوانات بل حتي إذا تمكن من توفير كل هذا فقد يجد الشاب نفسه في بعض المناطق كغريان مثلا غير قادر علي الزواج لحاجته الي السكن الذي لا يستطيع توفيره وحده إلا إذا أصبح يملك قدرا لا باس به من المال وهذا حينئذ لم يكن بالأمر الميسور لذلك كانت مسالة الاستقلال الاقتصادي عن الوالدين بالنسبة لمعظم شباب الأجيال السابقة شيئا بعيد المنال إن لم يكن مستحيلا في معظم الأحيان وهكذا كان الابن مضطرا للسكن مع والديه حتي بعد زواجه معتمدا عليهما في نفقته وأسرته خاضعا هو وزوجته لسيطرتهما طالما استمر والده علي قيد الحياة محتملا كل ما يترتب علي ذلك من مشكلات[21] ،أما اليوم فمجالات العمل متوفرة ومتعددة وبإمكان الشاب أن يحفظ استقلاله الاقتصادي والسكني بكل سهولة وقد ترتب علي هذا ضعف سيطرة الوالدين علي أبنائهما وأتيحت الفرصة للشباب لاختيار زوجاتهم بأنفسهم[22] ،وهناك أنواع من الاختيار لشريك الحياة في ليبيا.

1/الاختيار المفروض:-

[18]احمد سالم الأحمر مرجع سابق ص45
[19] محمد علي الضبيع، من مشكلات الأسرة الليبية ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع ،طرابلس،1984م ص20.
[20]سليمان علي الدليمي وأخر مرجع سابق 102
[21]محمد علي الضبيع مرجع سابق ص47
[22]محمد أبو القاسم علي الحسناوي، اثر التحديث علي بعض القيم الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الليبي، رسالة ماجستير جامعة ام درمان الإسلامية ، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية 1996م.ص65.

اعتادت الأسرة الليبية بان تختار للابن والبنت الزوج المناسب دون الموافقة أو الاختيارات الشخصية لكل منهما ويتجدد مثل هذا الزواج من القرابة القريبة أو البعيدة في القبيلة أو خارجها ويلزم الشريكين بالزواج في ظل الأسرة الممتدة أو المركبة في الريف والبادية ويعد هذا الشكل أكثر انتشارا في المجتمع الليبي حتي وان بدا يخف بالتدريج وله مساوي اكبر من الايجابيات نظرا لعدم تعرف الشريكين علي بعضهما البعض ويتم الزواج في سن مبكرة ويكونا غير مستقلين اقتصاديا وسكنيا وقد يكون الزواج مشروط بان يلزم الشاب بالزواج من البنت الكبرى حسب ترتيبها في العائلة وينطبق المستوي الترتيبي علي الذكور في الأسرة أيضا دون مراعاة رغبة الشريكين ومواصفتهما الشخصية[23].

2/الاختيار الاضطراري:-

يتم الزواج إذا وصل الشريكين أو احدهما لأنهما وصلا إلي مرحلة متأخرة من السن لا تسمح لهما بالصبر لفترة زمنية أخرى لاختيار شريكة الحياة التي تماثله في مستوى السن والمهنة والثقافة أو نتيجة لتعرض والدة الأسرة بمرض مستعصي ولا يوجد بين أعضاء الأسرة بنات قادرات علي القيام بالوظيفة المنزلية فيضطر الابن الأكبر للزواج.[24]

3/الاختيار المتبادل:-

يتم بين أسرتين لكل منهما أبناء وبنات مؤهلين للزواج لكن الظروف الاقتصادية لا تسمح للأسرتين أو احدهما بالنفقات الكبيرة علي مراسم الزواج وشروطه او لان المصاهرة تتم بين أسرتين من طبقات مختلفة اجتماعيا واقتصاديا فيكون الاتفاق بينهم بالتبادل وهذا الزواج محرم في الشريعة الإسلامية (شغار)وغالبا ما تحدث مشاكل بين الزوجين لأنهما لم يعرف بعضهما البعض من قبل وقد لا يكون بينهما تكافؤ في المستوي الاجتماعي والثقافي.[25]

4/خيار الأمر الواقع:-

نتيجة للضغوط النفسية والاجتماعية قد تحدث علاقات مشبوهة تعوق مسيرة الارتباط الأسري المألوف التي لا يقرها القانون والعرف الاجتماعي والتي سببها العاطفة الجامحة أو قد تكون مقصودة لعدم الموافقة علي الزواج من قبل الأسرتين وتكون خارج مقصود الزواج حيث يفصل فيها القضاء بالمحاكم الشرعية او يتم تزويجهما في المحيط الاجتماعي وعادة النوع الأول قد يستمر في الحياة الزوجية ولكن هذا الشكل في الاختيار تكون الحياة الزوجية مهددة بالتفكك والمشاجرات اليومية والاحتقار المتبادل والمكانة المهزوزة لهما في المجتمع وتنظر الأسر في المجتمع الليبي إلي بكارة المرأة كرمز لشرف وأخلاق العائلة وكثيرا ما تحدث مشكلات عائلية في حالة حدوث شواذ أو اتصال غير مشروع بين الجنسين لان القيمة الأخلاقية والاجتماعية لبكارة البنت عند زواجهما لها مهمة الشرف فاختيار الشريكة بالأمر الواقع في الزواج من الحالات الشاذة التي

[23]محمد علي الضبيع ،مرجع سابق ص61
[24]احمد سالم الأحمر مرجع سابق ص50.
[25]عبد الله عامر العمالي مرجع سابق 33.

لا يقرها المجتمع وان اقرها العرف والقانون بالزواج، غرضه حماية الأسرة والمجتمع من التصدع والتفكك الاجتماعي والأخلاقي[26].

5/الاختيار الموجه:-

هو أفضل من الحالات السابقة حيث يتاح لكل شريك اختيار الأخر من المستوي الثقافي والسن والمكانة الاجتماعية وتحدد هذه المواصفات من قبل الأم لمساعدة ابنها أو بنتها للزواج وتوضيح الصفات الجسمية والخلقية لكل منهما ويترك لهم حرية الاختيار أما إذا فرض هذا الاختيار دون ترك حرية الاختيار للشريكين قد يخلق نتائج سلبية بعد الزواج.[27]

6/الاختيار المباشر:-

من أفضل الطرق للزواج وهذا ما يحدث ألان نسبة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وإقبال الفتاة علي الدراسة والتعليم في المعاهد والجامعات والالتحاق بالعمل وهذه الظاهرة مرتبطة بالحياة في المدينة أما في الريف فيتم الاختيار من قبل الرجل[28].

وهناك مظاهر سلبية متعلقة بالحياة التربوية للأسرة في المجتمع الليبي.

1/الخجل: تعودت الأسرة الليبية أن تغرس في عقول الأبناء قيمة الخجل (الحشمة)مما يكون له الأثر في أن يتقبلوا ما يفرض عليهم من أشياء حتي عند تحديد الشريك دون إبداء الاعتراض أو الموافقة ظنا منهم انه يمثل الطاعة الاجتماعية والدينية والأخلاقية وقد يصل الخجل بالأبناء إلي درجة الانطواء مما قد يؤدي إلي عدم التكيف والانسجام في الحياة الزوجية مستقبلا.

2/الاتكالية: يعتمد اغلب الشباب في الزواج والنفقات المادية علي الأسرة مما يتفق علية أولياء الأمور دون المراعاة لرغبات الأبناء واخذ رأيهم وهذه تشكل اسر متواكلة علي غيرها في المجتمع وتحدث مشكلات اجتماعية مثل الطلاق والانفصال وعدم القدرة علي إدارة المنزل .

3/السيطرة والتسلط: السيطرة الشديدة في التربية من قبل الوالدين وفقدان المشاركة في الرأي وتسلط الذكور الكبار علي الإخوة الصغار في التوجيه وإملاء الأوامر بحكم المركز في الأسرة من الطبيعي أن يكون له اثر سيء علي الجنسين في محيط العائلة وقد تشكل العادات والتقاليد من السيطرة والنفوذ تكون في حد ذاتها من المشكلات المستعصية للشريكين في التكوين الأسري والتكيف مع الحياة العصرية.[29]

[26]سالم عبد السلام ارحومه مرجع سابق ص62
[27]احمد سالم الأحمر مرجع سابق 75.
[28]لوجلي صالح الزوى مرجع سابق ص63
[29]مصطفي عمر التير مرجع السابق ص65

4/القدرية: تشيع الأسرة لدي الفتاة روح الصبر والقناعة بالمكتوب والقدر والقسمة والنصيب والقبول بالأمر الواقع حين تربي الفتاة بالبقاء في المنزل وعدم الخروج منه إلا للمناسبات الاجتماعية كالفرح والولادة والوفاة والمرض إلي الجيران والأقرباء ويستمر هذا الحال في الحجاب إلي أن يتقدم إليها من الشباب لخطبتها وزواجها لتكون أكثر حرية من وضعها الأول وأسلوب القدرية أو الوجودية في المنزل خفت قليلا بفضل انتشار التعليم والعمل وأصبح أكثر ارتباطا بالفتيات الأميات أو اللائي انقطعن من الدراسة في المجتمعات الريفية بينما الفتاة في المدينة أكثر حرية [30]

العزلة: ينشا كل من الجنسين مع بعضهما منذ الطفولة المبكرة وفجأة قبيل مرحلة المراهقة يفصل المجتمع بينهما بجدار من التقاليد والقيم حيث لا يسمح للفتاة الحديث مع الشاب فتشعر بالعزلة المفروضة عليها أكثر من أي مرحلة وإذا تحدثت مع شاب مهما كانت براءة الحديث تحس بالخجل الشديد والحرج والنظرة التي تسودها الريبة والشك وتصل درجة الفصل أي أن الأب لا يأكل الطعام مع ابنته ويأكل مع أبنائه فالاستقلالية تبدأ من المنزل[31] .

وهناك مشاكل مادية تعترض طريق الشباب الليبي في إكمال نصف دينه وهذه المظاهر تتمثل في:

1/ارتفاع تكاليف مستلزمات الزواج.

2/ارتفاع تكاليف عقد القران حيث أن الأسر الليبية ريفية كانت أو حضرية تطالب بتكاليف باهظة لإتمام مراسم عقد القران.

3/ارتفاع تكاليف الجهاز والزفاف وذلك باشتراط ذهب للزوجة والملابس والعطور ورؤوس الماشية وهناك ذهب غير مشروط .

4/ارتفاع تكاليف أو قيمة الهدايا المهداة في الزواج أي هدايا تقدم للزوج من قبل الأسر الأخرى من ملابس وأجهزة وحلي وتحف وماشية عبارة عن دين واجب السداد في مناسبات الذين أهدوا مما يثقل ميزانية الأسر وخاصة الفقيرة والمتوسطة التي تعتمد علي الدخل الوظيفي[32] .

5/ارتفاع المهر وهو مال شرعي ولكن وظيفته ألان تغيرت وأصبحت جزء من عقد القران فقد اتخذ وسيلة تجارية أكثر من انه وسيلة شرعية وأصبح في المفهوم العام ثمن للفتاة وارتفع إلي درجة جعلت كثير من الشباب يعجز عنه.[33]

وقد ترتبت مشاكل كثيرة من هذه العادات والتقاليد الباهظة التكاليف منها:-

1/عزوف الشباب عن الزواج والالتجاء الي الجنس الرخيص والحياة الجنسية المشبوه والحرام

[30]لوجلي صالح الزوى مرجع سابق ص43.
[31]محمد علي الضبيع مرجع سابق ص66
[32]عبد الجليل الطاهر مرجع السابق ص70
[33]نفس المرجع ص73.

2/التأخر في سن الزواج وذلك حتي يتمكن الشاب من مجابهة الالتزامات الباهظة التكاليف للزواج.

3/الديون والنفقات الكبيرة نتيجة للمظاهر الخداعة والمصروفات المبالغ فيها.

4/الطلاق من أثار عدم التعارف بين الزوجين والمغالاة في المهور أو عدم الكفاءة في السن أو المستوي التعليمي وهي من المشكلات الحادة في المجتمع الليبي.

5/التقليل من الزيادة الطبيعية في السكان فالنسبة للمساحة وعدد السكان يوجد خلل كبير ولكن للأسباب سابقة الذكر هناك بطء في معدل النمو السكاني.

6/الزواج من غير الليبيات نسبة للتكاليف في الزواج لجاء الشباب الي الزواج من جنسيات أخرى وهذا يسبب مشاكل اجتماعية أخرى [34].

الدين:-

يؤثر بشكل مباشر ورئيسي في بنية المجتمع الليبي وقيمة ومواقفه فهو وحدة أساسية من الولاء والهوية ولقد لعبت المؤسسات الدينية وقياداتها دورا هاما في الحياة الاجتماعية والتربوية والسياسية للبلاد ويرتبط بخلفية راسخة الجذور ،وأكثر الآثار بروزا وامتدادا للدين كانت في تأثيرها علي قيادات المؤسسات التي تتحكم بالمجتمع[35] وقد النخبة المتدينة من المثقفين الموثوق بهم ممن لهم المكانة والإقدام والخدمة القدر الذي يمكنهم من تولي دور الزعامة في ظل الاحتلال وكذلك أبان الحكم الملكي فقد شق هؤلاء طريقهم إلي السلطة من خلال المكانة الخاصة للمؤسسات الدينية التي كانت تعمل في ذلك الحين كمؤسسة تربوية رئيسية ومصدر رئيسي لإفراز القيادات وكان هناك ارتباط بين شهرة العائلة والقيادة الدينية فقد ساهمت في تشديد القيادة ضمن مجموعات صغيرة من العائلات في أرجاء البلاد والدور القوي الذي أداه الدين في مجتمع إسلامي تقليدي كالمجتمع الليبي ،شكل مجتمع له مميزات ومفاهيم خاصة مما اثر علي القيم والسلوك لدي الناس التي كانت تنبع من خلفيتهم وارتباطهم الديني[36] ،فقد كان تقييم التجديد والتغيير والقبول بهما مرتبطا بالمعتقدات والمفاهيم الدينية وذلك حسب مفهومهم الخاص وتفسيراتهم المحددة للتعاليم الدينية فقد لعبت المتغيرات الدينية والوحدات أو المؤسسات الاجتماعية الأخرى دورا هاما في اختيار القيادات وفي تكوين المواقف والقيم لدي الشعب.

تعتبر ليبيا دولة إسلامية علي المذهب المالكي ،وتترك العقيدة الدينية في ليبيا بصماتها علي أوجه الحياة كافة ،إذ ارتبط الشعب ارتباطا جذريا بعقيدته الإسلامية وتتمسك الحكومة الثورية بشدة بالإسلام وقد أكدت تمسكها بالقيم الإسلامية في مناسبات عدة وفي نوفمبر 1973م صدر القانون المدني الجديد مؤكدا الشريعة الإسلامية في كافة التشريع الليبي وقد حرمت

[34]محمد علي الضبيع مرجع سابق ص72
[35]الفتحلي ،اتجاهات التنمية السياسية في ليبيا ص56
[36]نفس المرجع ص58

بعد ثورة الفاتح من سبتمبر 1969م جميع المشروبات الكحولية وأغلقت النوادي الليلة وحظرت كافة ألوان اللهو البذي حيث ينص الإعلان الدستوري الصادر في ديسمبر 1969م علي أن الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية وان التضامن الاجتماعي أساس الوحدة الوطنية والأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق والوطنية وتري الدولة حرية إقامة الشعائر الدينية طبقا للتقاليد المرعية وتكفل حرية العقيدة للآخرين.[37]

قطاع التعليم:-

إيمانا من ثورة الفاتح منذ تفجرها بان تغيير المجتمع إنما يكون لبناء الإنسان باعتباره هدف التنمية ودعامة التطور وإخراج الشعب الليبي من بوتقة التخلف إلي واقع التقدم بدا الإعداد لخطط التحول وتقسيمها إلي مراحل زمنية ولكل مرحلة أهدافها منطلقة من حاجة جميع أفراد المجتمع وتم إجراء العديد من الدراسات لإمكانية التحول علي ألمدي القصير والبعيد ،وكان قطاع التعليم أهم القطاعات التي تأثرت بعملية التحديث والتغيير الاجتماعي[38]،بمعني إعطاء التعليم والتدريب التقني الذي يخدم أغراض التحول في مختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية أولوية مطلقة بما يخدم خطط التحول ودفع المواطنين للمساهمة في البناء والتطور والاهتمام بالبحث العلمي وتنمية علوم التقنية وانتهاج الأساليب العلمية المتطورة في تنفيذ خطط ومشروعات التحول ،مما يستدرك علية فان الحياة الاجتماعية في ليبيا تأثرت بالتقدم التقني وانتشار الأفكار والثقافات الجديدة مما ساهم في تفكك المجتمع التقليدي الذي اشرنا إليه وفي إضعاف الولاءات والانتماءات الدينية والقبلية وفي النهاية أدي هذا التناقض أو عدم التوافق الأيديولوجي بين الفئات الجديدة وبين النظام الملكي الذي خلق الإحساس بعدم شرعية النظام بين هذه الفئات وكان من الطبيعي أن ينحصر حجم شريحة الأعداء كلما أمعنت الثورة في إجراء التغيير الجزري علي المستوي الاجتماعي والاقتصادي ولحقت هذه بالشريحة من الأعداء الذين أشار إليهم بيان سقوط المؤسسات الدستورية ونظام الحكم [39]،عملت القوى الاجتماعية الرجعية علي الدفاع عن الواقع الاجتماعي القائم والمحافظة عليه لتبرر عن طريقة وجودها ومصالحها كما أنها تستخدمه أداة قمع للقوي الثورية بهدف منع عمليات التغيير التي تستهدف مصالحها وتجريمها باعتبارها عملا غير شرعي يترتب علية انهيار النظام وبالتالي انعدام الأمن والنظام ولذا فان القوي الاجتماعية الرجعية لا تسمح بإجراء تغيير جزئي في العلاقات الاجتماعية والسياسية السائدة لأنها تعرف أن ذلك سيؤدي إلي تغييرات أعمق بإجراء تغييرات في علاقات الملكية مهما كان التغيير بسيط،[40]وتستخدم القوي الاجتماعية الرجعية القيم والأخلاق السائدة في المجتمعات الرجعية وتستخدم أحيانا الدين وفق مصلحتها .قامت السياسة الاجتماعية في خطتي التنمية (الخطة الثلاثية73-75)وخطة التحول (76-80)علي النقاط الآتية:-

[37]هنري حبيب مرجع سابق ص25
[38]الفتحلي مرجع سابق ص58
[39]النظام الدستوري في ليبيا ص143
[40]الكتاب الأخضر ج1 ألقذافي ص160

1/النظر إلي خدمات التنمية الاجتماعية المتمثلة في التعليم والصحة والتدريب والإسكان والتغذية والرعاية العمالية وخدمات الطفولة والأسرة والشباب والرعاية الاجتماعية علي أنها خدمات استثمارية وليس استهلاكا لرؤوس الأموال .

2/التحليل العلمي الكمي والكيفي للظواهر الاجتماعية والعلاقات وتحديد متطلبات النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في حدود الموارد المتاحة وطبقا للأهداف المرسومة.

3/تحقيق المشاركة الشعبية والمساهمة الجماعية لكي تكون التنمية ذاتية معتمدة علي تعبئة الموارد المحلية وتحريكها وحسن استخدامها حتي تكون الجماهير هي أداة التخطيط والتنفيذ والرقابة.

4/تثوير الإدارة الاجتماعية بكافة قطاعاتها لكي تساير التغير الاجتماعي العميق الذي يحدث في المجتمع وتقوده إلي النواحي الايجابية وتواجه مشكلاته بطريقة ديناميكية تتسم بالكفاءة والسرعة بعيدا عن الأساليب الروتينية المعوقة.

5/ضرورة أن تكون النظرة إلي التنمية البشرية في نواحيها العلاجية أو الوقائية أو الإنمائية شاملة كلية نظرا لتشابك الظواهر الاجتماعية وتداخلها ،الأمر الذي يجعل المشروعات الاجتماعية تنبع من سياسة مترابطة متكاملة تتسق مع الأهداف العامة.

6/ضرورة أن تكون المشروعات منبثقة من الجماهير ومن احتياجاتها الفعلية ومعبرة عن أمالها.

7/وضع مشروعات التنمية الاجتماعية وفق ثقافة المجتمع وعلي أساس من واقعة.

8/إرساء قواعد الإدارة الذاتية المدربة لإنجاز المشروعات وإدارتها.[41]

9/مراعاة عدالة التوزيع علي مختلف المناطق لكي يسير المجتمع بكامله في ركب التقدم وتصبح التنمية الشاملة تعبيرا إنسانيا لمفهوم الاشتراكية حيث الكفاءة والعدالة والمساواة المسئولية الجماعية[42].

وانطلاقا من أهداف الثورة الرامية إلي التحرر الاقتصادي والاجتماعي وشق طريق التنمية الشاملة المرتكزة علي مشاركة الجماهير وحسن استغلال الموارد المتاحة وتحقيق العدالة الاجتماعية وإفادة الفئات محدودة الدخل بقدر يتناسب مع ناتج عملية التنمية وعدالة توزيع الدخل والقضاء علي مظاهر الاستغلال حتي تتحقق الاشتراكية وتطبيق القيم الإنسانية علي المجتمع الليبي، وبالرغم من كل ما طرا علي مجتمعات الحضر والريف والبدو من تغييرات فان الاسرة لا تزال أساس المجتمع الليبي ويؤمن أعضاء الثورة بان قوة الأمة تعتمد إلي حد كبير علي الاسرة التي تشكل الوحدة الأساسية للمجتمع، كما أن الفرد الليبي يضع أسرته فوق كافة الاعتبارات وانه علي استعداد أن يضحي بنفسه في سبيل أسرته.[43]

[41]خطة التنمية الثلاثية (73-75)
[42] المرجع نفسه
[43]محمد لطفي فرحات مرجع سابق ص45

المرأة في ليبيا:-

بالرغم من المفهوم السائد في ليبيا سابقا بان المرأة الليبية غير نشطة فقد لعبت دورا هاما في تحرير الوطن ضد ايطاليا فشارك بعضهن في القتال وقدم معظمهن الخدمات الأساسية للشعب وتولت رعاية الاسرة وتربية الأطفال وكثيرا ما كانت العائل الأساسي للأسرة بقيامها ببعض الصناعات المحلية من النسيج داخل البيت ،وفيما كانت ليبيا في الخمسينات دولة اتحادية كانت الجمعيات النسائية المختلفة في طرابلس وبنغازي مستقلة عن بعضها وسعي كل منها لتحقيق نهضة ثقافية ببرامج اجتماعية وصحية وخلق الوعي السياسي بين النساء في بعض الأحيان وبالرغم من منح المرأة حق الانتخابات عام 1963م وحق تولي المناصب السياسية إلا أن القلة القليلة مارست هذا الحق ولم تبرز في العمل الدبلوماسي غير امرأتين اشتغلتا في الأمم المتحدة في أواخر الخمسينات وبداية الستينات[44] ولم تسهم المرأة في الحياة السياسية إسهاما كاملا إلا بعد الثورة فبقيام الثورة بدأت مرحلة هامه وجديدة من تاريخ تحرير المرأة التي انطلقت للشوارع معلنة تأييدها للثورة وشاركت في الاتحاد الاشتراكي العربي فلعبت دورا هاما في المؤتمر الأول للاتحاد الذي انعقد في ابريل 1972م واحتلت مكانتها في اعلي مستوي في التنظيم كما أنها تساهم في اللجان الشعبية التي تفسح أمامها المجال لتولي العمل بها فضلا عن تعيين ثلاثة نساء أعضاء في اللجنة الدستورية الليبية المصرية المكلفة بوضع دستور الوحدة الاندماجية المقترحة بين البلدين[45] ،وقد مرت بثورة خاصة بها تتركز في تعليم الكبار الذي يزداد يوما بعد يوم ويستهدف النساء من الفرص التي أتيحت لهن لأول مرة في تاريخهن، أما بخصوص مساواتهن بالرجل فقد عملت النظرية العالمية الثالثة علي حل القضية حلا ديمقراطيا[46] فانطلقت من واقع المرأة أي من طبيعتها ولم تربط حقوقها السياسية والاجتماعية بقضية مساواتها بالرجل في العمل ففصلت موضوع مساواة المرأة بالرجل علي الصعيد السياسي والاجتماعي عن المساواة بالرجل علي صعيد ممارسة العمل فالتفريق بينهما إنسانيا ظلم صارخ ليس له مبرر، فيجب أن يكون العمل ملائم مع طبيعتها وذلك دفاعا عنها وان يعمل كل إنسان في المجال الذي يناسبه مثلا أن يجد الأطفال أنفسهم في ظروف عمل الرجال ذلك جور ودكتاتورية وليس هناك فرق في الحقوق الإنسانية بين الرجال والمرأة والكبير والصغير ولكن ليست ثمة مساواة تامة بينهم فيما يجب أن يقوموا به من واجبات.[47]

نجد أن اكبر تجمع سكاني يمتد علي شكل مثلث رأسه في مصراته وقاعدته تمتد بين زواره وبئر الغنم وتشمل ليبيا علي قطاعين من حيث التوزيع السكاني احدهما مأهول بالسكان في الشمال والثاني نطاق خالي من السكان في الجنوب فيما عدا بعض الجيوب السكانية في الواحات ففي القطاع الأول إمكانية الحياة أكثر من النطاق الثاني إذ يزيد معدل الأمطار في اغلب أجزائه عن 250 ملم بالإضافة لوجود الأراضي الصالحة للزراعة والمناخ المعتدل وتتوفر فيه المياه وتتركز فيه

[44] هنري حبيب مرجع سابق ص35
[45] عبد الرضا حسين الطعان، التنظيم الدستوري في ليبيا بعد الثورة، بنغازي 1995م ص43.
[46] الكتاب الأخضر ص147
[47] الكتاب الأخضر مرجع السابق ص148

المدن الرئيسية والموانئ والمراكز الصناعية أما القطاع الجنوبي فالأمطار نادرة والتربة فقيرة والمناخ حار والمياه لا تتوفر إلا في الواحات المتناثرة[48] وبهذا نجد أن السكان قد تركزوا في المدن الكبيرة وذلك بالهجرة من الريف إلي المدينة فنجد أن طرابلس تحتوي علي 27% من تعداد السكان تليها بنغازي 13/8% والزاوية 10/8% ومصراتة10/2% وذلك ناتج من استثمار الدولة في الصحة والتعليم والتنمية الزراعية والصناعية وإيجاد مراكز إدارية لذلك فهناك زيادة في كثافة السكان بعض المناطق نتيجة لحركة الهجرة إلي المدن التي تتوفر فيها فرص العمل والخدمات الاجتماعية مما ساعد علي نمو المدن الرئيسية بدرجة سريعة ورغم ذلك نجد أن طرابلس وبنغازي استقطبتا السكان بنسبة كبيرة مما أدي إلي تركيز السكان.[49]

ونجد أن هناك تطور ملحوظ في الأجهزة الإعلامية والثقافية وهذا نلمسه من خلال الإحصاءات فقد كانت في ليبيا محطتان إذاعيتان في العام 1969م تطورت إلي 26 محطة وقد بدأت تجربة الإذاعات المحلية في كل من طرابلس وبنغازي ثم سبها وسرت ثم الجبل الأخضر وعدد آخر من المدن وقد تم التطور علي النحو الأتي:- محطتان عام 1969م ومآ بين الأعوام 1973م-1975م ارتفعت إلي 9 محطات وبين 1976م-1980م ارتفعت إلي 17 محطة وبين 1981م-1985م ارتفعت إلي 26 محطة أما بالنسبة الي التلفزيون فلم يتم افتتاحه إلا في العام 1968م وبإمكانيات محدودة وكان الإرسال محصورا حول مدينتي طرابلس وبنغازي وشهد تطورا ملحوظا ففي عام 1969م ارتفع عدد المحطات إلي محطتان وبين 1973م-1975م ارتفع العدد إلي 9 محطات ثم إلي 17 محطة بين 1976م- 1980م ثم إلي 20 محطة بين 1981م-1985م[50]

[48]محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي، 1990م ص115.
[49]صبحي قنوص وآخرون، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من 1969م-1999م، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة،ص43.
[50]نفس المرجع ص360.

نتائج البحث:_

1_أثرت الظروف الاقتصادية علي الزواج في الفترات السابقة وذلك للنمط الاقتصادي الذي كان سائدا.
2_مازال المجتمع الليبي متمسكا بكثير من العادات مما يجعل الزواج صعبا علي الشباب.
3_تطور المجتمع من زراعي رعوي فقط إلي مجتمع فيه صناعات ووظائف وتجارة مما أدي إلي تحسين وضع الشباب الاقتصادي.
4_أدت الهجرة من الريف إلي المدينة إلي تغير بعض المفاهيم مما جعل الزواج أكثر اختيارا.
5_أدي تطور وسائل المواصلات علي المسافات وسهل استمرار التواصل بين الأهل والأقارب.
6_أدي تحسين الاقتصاد إلي تطور الوظائف الضرورية للأسرة فقد أنشئت دور الحضانة والرعاية الاجتماعية والصحية والترويحية.
7_حدث تغيير كبير في حجم الاسرة فقد كانت أسرة ممتدة وأصبحت أسرة صغيرة الحجم ولكن وظيفة الاسرة لم تتغير.
8_هناك ظواهر سلبية متعلقة بالحياة التربوية للأسرة الليبية مما اثر علي نشأة البنات خاصة كالخجل الاتكالية والسيطرة والتسلط والقدرية.

توصيات البحث:_

1_دراسة الحراك السكاني الليبي وخاصة بعد اكتشاف البترول.
2_دراسة العادات والتقاليد الليبية واشتراكها في كثير من المواضيع مع العادات والتقاليد السودانية.
3_دراسة التطور الاقتصادي الهائل علي المجتمع الليبي.

قائمة المصادر والمراجع:_

1_ صبحي قنوص وآخرون, التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من 1969م_ 1999م, الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان, مصراتة, ب.ت.
2. عبد الرضا حسين الطعان, النظم الدستورية في ليبيا بعد الثورة, بنغازي, 1995م.
3. معمر ألقذافي, الكتاب الأخضر, بدون بيانات.
. محمد المبروك المهدي, جغرافية ليبيا البشرية, منشورات جامعة قار يونس, بنغازي, 1990م.
5. محمد لطفي فرحات, جوانب العدالة في التوزيع, المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر, طرابلس, 1987م.
6. الجماهيرية العربية الليبية, وزارة التخطيط, الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية, 1973م_ 1975م.
7. محمد علي الضبيع, مشكلات الاسرة الليبية, المنشاة العامة للنشر والتوزيع, طرابلس,4 198م.
8. لوجلي صالح الزوي. توطين البدو أبعاده وغاياته, دار الكتب الوطنية, بنغازي, 1991م.
9. عبد الجليل الطاهر, المجتمع الليبي, دراسات اجتماعية وانثروبولوجيا, المكتبة المصرية, صيدا بيروت, 1969م.
10. سالم عبد السلام ارحومه, مؤشرات التنمية الاجتماعية في ليبيا, 1970م_ 1980م, الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان, مصراته, 1988م.
11. عبد الله عامر العمالي, التحديث الاجتماعي معالمه ونماذج من تطبيقاته, الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان, مصراتة, 1986م.
12. محمد أبو القاسم علي ألحسناوي, اثر التحديث على بعض القيم الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الليبي, رسالة ماجستير جامعة أم درمان الإسلامية, كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية.
13. سليمان علي الديلمي وآخر, التغيير الاجتماعي والتحديث في المجتمع العربي الليبي, تالة للطباعة والنشر, طرابلس, 2001م.
1. الوحيشي احمد بيري, علم الاجتماع العائلي, الشركة العامة للورق والطباعة, طرابلس, 1990م.
15. علي الحوات, دراسة عن الشباب الليبي وبعض مشكلاته الاجتماعية, جامعة الفاتح, كلية التربية, طرابلس, 1980م.
16. الطاهر الهادي الجهمي, اثر البترول على الدخل القومي في ليبيا, بنغازي, مكتبة الخراز, ب.ت.
17. الجماهيرية العربية الليبية العظمى, الأمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط الاقتصادي, النمو الاقتصادي والاجتماعي في الجماهيرية العظمى خلال السنوات 1970م_ 1990م مطبعة مصلحة الاحصا والتعداد, 1991م.
18. احمد أبو زيد, دراسات انثروبولوجيا في المجتمع الليبي, دار النشر, الإسكندرية, 1992م.
19. هنري حبيب, ليبيا بين الماضي والحاضر, ترجمة شاكر إبراهيم, المنشاة العامة للنشر والتوزيع والإعلان, طرابلس, 1981م.
20. الفتحلي, اتجاهات التنمية السياسية في ليبيا, بدون بيانات.
21. احمد سالم الأحمر, معهد زليطن, مجلة العلوم الاجتماعي